

حملة تستهدف متابعة أوضاع الفساد والدفع نحو إقرار قانون الهيئة العامة للنزاهة «الشفافية»: 42 نائباً و39 جمعية نفع عام يدعمون «أنا أحب الكويت.. وأكره الفساد»

باب تعارض المصالح وباب حماية المبلغ، فرض المجتمع المدني ذلك، لافتاً إلى أنه كان هناك مراوغة من الحكومة، مشيراً إلى أنه في الربع الأخير من 2011 حاولت اللجنة التشريعية والقانونية إيجاز القانون ولكنها لم تنجح بسبب الأزمات التي مرت بها السلطة التشريعية وما شهدته اللجنة التشريعية من تعطيل متعمد. وأشار إلى فترة ما بعد حل مجلس الأمة في ديسمبر 2011، لافتاً إلى أنه في حكومة ديسمبر 2011 - أثناء الانتخابات - وافقت الحكومة على مشروع قانون شبيه بدرجة كبيرة بمشروع جمعية الشفافية، فصدر بيان من الجمعيات والاتحادات بالموافقة عليه والمطالبة بإصداره في مرسوم قانون ضرورة، منمناً دور وزير العدل السابق أحمد المدفي الذي تبني إصدار القانون وموافقة مجلس الوزراء عليه وأنه كان من المفترض إقراره إلا أن ما شهدته الساحة آنذاك من مشاحنات أدت إلى إشغال الحكومة وانعدت الانتخابات قبل إقرار القانون، وظلت قوانين مكافحة الفساد أيتاماً على مكاتب الوزراء، لافتاً إلى أن الأمل منعقد على حكومة 2012، مشيراً إلى أنهم التقوا سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك والذي أعلن أن الحكومة عند تجهدها بإصدار القانون.

● **حمد العنزي**



صلاح الفزالي متحدثاً أثناء اللقاء (سعود سالم)

أعلنت جمعية الشفافية الكويتية عن دعم 42 نائباً و39 جمعية نفع عام واتحاداً ورابطة للحملة الوطنية «أنا أحب الكويت.. وأكره الفساد» والتي تهدف إلى إقرار اقتراح «قانون الهيئة العامة للنزاهة»، الذي أعدته جمعية الشفافية الكويتية، داعية باقي النواب وأعضاء الحكومة للعمل على إقرار القانون في الدور المقبل. وأشار رئيس الجمعية صلاح الفزالي في اللقاء الذي جمع ممثلي 39 جمعية نفع عام واتحادات عمالية، والذي عقد مساء أمس الأول لشرح الحملة وأهدافها، إلى أن من أوضاع الفساد فضائح الإبداعات المليونية، وفضائح التحويلات الخارجية، وفضائح تهريب الديزل، وغيرها الكثير في القطاع النفطي، وشبهات في عدة وزارات وجهات حكومية. واستعرض الفزالي مسيرة إقرار قانون الهيئة العامة للنزاهة عبر دورات مجلس الأمة منذ مجلس 2008 وحتى هذه اللحظة، لافتاً إلى أن جمعية الشفافية وفي مجلس 2006 قامت بالتنسيق مع نواب بتقديم اقتراح قانون هيئة مكافحة الفساد واقتراح قانون الذمة المالية، وأشار إلى أنه تشكل تحالف مدني لإقرار قوانين مكافحة الفساد، وبلغت الجمعيات والاتحادات المشاركة فيه 29 جهة. وقال: في مجلس 2009 قامت «الشفافية» بإعداد اقتراح قانون تعارض المصالح المالية، ولكنها تراجعت فيه عن

الفزالي: 5 لاءات ترفعها «الشفافية» في سبيل مواجهة الفساد



خلال الحلقة النقاشية الثانية في المهرجان الخليجي الثالث للعمل

الفضلي: «التعاون» توسع الشراكة للارتقاء بحياة المواطنين

تأتي هذه الحلقة بهدف الوقوف على مفهوم الشراكة وابعادها ومتطلبات نجاحها وتطويرها في دول مجلس التعاون وكذلك بحث مدى الحاجة إلى تطوير تشريعاتنا النافذة حالياً لتكون عاملاً داعماً لتأصيل مفهوم الشراكة ومنح المنظمات الأهلية فضاءات أوسع للعمل إلى جانب مناقشة أهم العقبات والمشكلات التي تعيق تحقيق هذا المفهوم على أرض الواقع من خلال التجارب التشاركية.

هذا وألقت مديرة إدارة تنمية المجتمع شيخة العدواني كلمة ترحيبية ركزت فيها على أهمية الشراكة الاجتماعية في عملية التنمية المستدامة.

● **بنشري شعبان**



منيرة الفضلي وديسمال الفريح خلال ورشة العمل (أسامة أبو عيطه)

مجتمعية يشارك فيها الجميع للارتقاء في حياة المواطنين. وأضافت: تعزيزاً لهذه القناعة

أكدت الوكيل المساعد لقطاع التنمية الاجتماعية بالإتابة منيرة الفضلي أن الشراكة بين القطاع الحكومي والقطاع الأهلي أحد أهم التوجهات التي بدأت دول مجلس التعاون في انتهاجها بهدف توسيع دائرة الشراكة بين الأطراف الفاعلة في عملية التنمية الاجتماعية جاء ذلك خلال افتتاح الحلقة النقاشية التي تقام من ضمن أنشطة المهرجان الخليجي الثالث للعمل الاجتماعي تحت عنوان الشراكة الأهلية ودورها في التنمية بدول مجلس التعاون.

وبينت الفضلي أن التنمية المستدامة التي تستند إلى المواطن تهدف إلى تحقيق مصلحة الوطن تستدعي مشاركة قاعدية

مؤتمر التفتيش القضائي في الدول العربية اختتم فعاليته التأكيد على استقلالية أجهزة التفتيش القضائي ودعمها مادياً وأديبياً لتعزيز دورها



المستشار المطاوعة مترنسا الجلسة الختامية

اختتم مؤتمر أجهزة التفتيش القضائي الـ 16 للدول العربية أعماله أمس بعد مناقشة المحاور الرئيسية المدرجة على جدول أعماله واوراق العمل المقدمة لثلاثة أيام متتالية حيث أكد رؤساء أجهزة التفتيش القضائي في توصيات مؤتمرهم الختامي على ضرورة التكامل بين أجهزة التفتيش القضائي بالدول العربية وسائر الأجهزة العدلية العربية من أدارات المحاكم على مختلف درجاتها والنيابة العامة والإدعاء العام وسائر الهيئات القضائية بما يوجب العمل على اتمام هذا البناء العدلي في ظل الرعاية الكبيرة التي يوليها مجلس وزراء العدل العرب للعمل العدلي العربي، كما أكدوا على استقلالية أجهزة التفتيش القضائي في أداء عملها وعدم جواز التدخل فيه ودعم أجهزة التفتيش القضائي مادياً وأديبياً لتعزيز دورها في معالجة ثغرات عمل القضاء والتوسع في الصلاحيات الممنوحة لرؤساء أجهزة التفتيش القضائي مع سلطة توقيع الجزاء ابتداءً على من يثبت تصديره أو إهماله أو فساد من القضاة وتأهيل العاملين بأجهزة التفتيش من مفتشين قضائيين أو أجهزة معاونة لهم عن طريق الدورات العلمية والعملية بالداخل والخارج للوقوف على أساليب الفساد أو القصور أو الإهمال وكيفية اكتشافها والحد من تغلغلها في المحاكم ووضع قواعد واضحة ودقيقة فيمن يختار للعمل مفتش قضائي أو أن يكون ذلك الاختيار عن طريق المجلس الأعلى للقضاء. كما نصت التوصيات على الأخذ بجميع الأساليب والوسائل اللازمة لتطوير عمل المفتش القضائي والاستعانة على وجه الخصوص بالإساليب الإلكترونية والإحصائية الآلية للتخفيف من الأعباء الملقاة على عاتق المفتش ووضع نظام إلكتروني محكم يعين المفتش

تطوير عمل

المفتشين القضائيين

وضع نظام إلكتروني

يعينهم على متابعة

أعمال المحاكم



إعداد وثيقة

استرشادية تحدد

قواعد مساءلة القضاء

وضوابطها وتؤكد

حاصلتهم

القضائي على متابعة أعمال المحاكم وكشف مواقع القصور فيها ومعالجتها وتطوير أجهزة التفتيش القضائي بما يوفر التعاون بينهما وبين رجال القضاء باحاطتهم بالتقارير التي توضع بمملفاتهم والمتخذ التي وجدت في أعمالهم والدرجات التي أعطيت لهم وما أودع في ملفاتهم السرية دون حاجة لأي مخاطبات أو مراسلات ورقية كما نصت أيضاً على إعداد وثيقة استرشادية بشأن قواعد المساءلة في مراحلها المختلفة.

وقد قدم المؤتمر الشكر لوزراء العدل العرب على مواصلة اللجنة السداسية المكلفة بإعداد مشروع القانون الاسترشادي العربي الموحد للتفتيش القضائي وتخويل المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية بتحديد موعد اجتماعات اللجنة على أن تقدم اللجنة مسودة المشروع في المؤتمر السابع عشر لرؤساء أجهزة التفتيش القضائي تمهيداً لاعتداده وعرض مشروع اللائحة المنظمة لاجتماعات مؤتمرات رؤساء أجهزة التفتيش القضائي

للدراسة وإبداء الملاحظات بشأنها وموافاة المركز بها لتعميمها تمهيداً لاعتمادها لاحقاً وحث أجهزة التفتيش على اعتماد الوسائل الإلكترونية في نقل وإرسال اوراق العمل المعدة من قبلهم وسائر المراسلات المتعلقة بالمؤتمر.

وتمن رؤساء أجهزة التفتيش القضائي بالدول العربية دور المركز العربي للدراسات القضائية والقانونية والكويت اميرا وحكومة وشعباً لحرصها على استضافة أعمال المؤتمر والشكر والتقدير لصاحب السمو الأمير وسمو ولي العهد وسمو رئيس مجلس الوزراء وراعي المؤتمر رئيس المجلس الأعلى للقضاء المستشار فيصل المرشد ووزارة العدل بالكويت ممثلة بالوزير جمال الشهاب وجميع العاملين في الأعداد والتنظيم لهذا المؤتمر على الحفاوة وكرم الضيافة كما قدموا الشكر للمستشار يوسف المطاوعة رئيس جهاز التفتيش القضائي بالكويت على رئاسته للمؤتمر وحسن ادارته للجلسات.



12-14 APRIL 2012





12-14 APRIL 2012

تحت رعاية
رالي الكويت الدولي
سمو الشيخ ناصر محمد الأحمد الجابر الصباح

رالي الكويت الدولي
Kuwait International Rally



التبليغ النهار الصباح Galat Kuwait Times ANAD TIMES السياسة
ABC WAFSA Gulf Telecomi GMC

«السراج المنير» أطلقت فعاليات معرض الوسائل التعليمية السادسة للبنات في المسجد الكبير



عبدالله براك يقص الشريط إيداناً بافتتاح المعرض

المراكز المشاركة من قبل لجنة من الموجهين والموجهات الأوائل حيث تم تقييم الوسائل التعليمية، وفي اليوم الثاني سيتم زيارة معالم السراج المنير وذلك للاطلاع على الوسائل والاستفادة منها، وفي اليوم الأخير سيقام حفل الختام للمعرض وإعلان نتائج الفائزات وسيتم توزيع الجوائز والدروع على أصحاب الوسائل الفائزة من المراكز.

بث روح التنافس بين المعلمات في تصميم الوسائل التعليمية، إضافة إلى حث المعلمات على تصميم الوسائل التعليمية، التي تساعدهم على توصيل المعلومة المنهجية، وتجعل المناهج أكثر تشويقاً ومحببة لدى الطالبات منتسبات مراكز السراج المنير. وقال السنين في اليوم الأول للمعرض كان هناك تقييم للوسائل التعليمية المقدمة من

تحت رعاية وكيل وزارة الأوقاف المساعد لشؤون القرآن الكريم والدراسات الإسلامية عبدالله براك أقامت إدارة السراج المنير معرضها السادس للوسائل التعليمية بالخيمة الكبرى بمسجد الدولة الكبير. وقد ضم المعرض وسائل تعليمية من إنتاج وابتكار المعلمات القائمات على العملية التعليمية بمراكز السراج المنير للبنات، وقد حضر المعرض قيادات العمل بإدارة السراج المنير وعلى رأسهم مراقب التوجيه الفني عبدالله الكمالي، ومراقب مراكز البنين عبدالله بششير الرشيد، وعدد من مشرفات مراكز السراج المنير بنات، ورئيس قسم الوسائل والتقنيات معاذ السنين، وبمشاركة من الوفد اليمني، وعدد من رؤساء الأقسام وعدد كبير من مدرسات مراكز السراج المنير.

وفي هذا الصدد أكد رئيس قسم الوسائل والتقنيات التربوية معاذ سليمان السنين في تصريح للصحافيين أن هذا المعرض يهدف إلى عدة أمور منها

تكريم الفائزين في مسابقة الخرافي لحفظ القرآن و17 و18 الجار ح



ناصر الديبوس

يوم الأربعاء الموافق 2012/4/18 في ديوان الخرافي بالشامية. وأوضح ناصر الديبوس أن هذه المسابقة التي يقمها البيت هي الخامسة عشرة وتشمل أربع فئات هم البراعم والناشئة والشباب والسن العام، لافتاً إلى أن عدد الجنسيات المشاركة وصل إلى 46 جنسية من مختلف دول العالم وأن عدد المشاركين في زيادة مستمرة.

أعلن مدير بيت القرآن - الفحيحيل - ورئيس اللجنة المنظمة لمسابقة المرحوم محمد عبدالمحسن الخرافي السنوية لحفظ القرآن الكريم ناصر الديبوس أنه تم الانتهاء من تصفيات المسابقة الخامسة عشرة وتم إعلان أسماء الفائزين والفائزات الذين سيتم تكريمهم في حفلين: الأول للذكور تحت رعاية جاسم الخرافي يوم الثلاثاء 2012/4/17، والثاني للإناث تحت رعاية د.فايزة الخرافي